## مائة يوم على اعتقاله..

# مهدي المنصوري.. قصة معاناة إنسانية تجاهلها الجميع

«الأمناء» تقرير/ صالح مساوى:

في إحدى قرى مديرية جردان تسمى (برك) حيث ولد ونشأ وعاش، بين الحقول الزراعية الخضراء، والهواء العليل الذي تتمتع به أرياف محافظة شبوة، وفي كنف أسرة اشتهرت بالعمل الجاد والدؤوب من أجل توفير حياة كريمة لأفرادها، وفي مجتمع يتسم بحبه للسلام والإخاء، لم يعرفوا غير الاهتمام بالزراعة والتجارة، وحب الخير للناس، في هذه القرية الجميلة التي تعانق حصونها السماء، وتغرد عصافيرها الجميلة، في مواسم قطف الثمار بألحانها العذبة، حيث رأى الأستاذ مهدي ناصر المنصوري النور للمرة الأولى في هذه الدنيا، وتربى وعاش طفولته، البريئة بعيدا عن صخب الحياة، وعن ترفها، كانت له أمنية طالما راودت خياله الطفولي، في أن يصبح معلما، كي يزيح الجهل عن أبناء قريته، ويساعد في انتشال واقع التعليم المرير في منطقته، وبجهد كبير، وبإصراره الذي عُرف عنه، أبى إلا أن يحقق أمنيته تلك، وأن يصبح معلما في مدرسة قريته (برك) وبعد سنوات من التدريس ومن النضال في الجانب التعليمي والمعرفي، تخرج على يديه وزملائه من المدرسين، أجيال وأجيال من الطلاب ممن يحملون العلم والمعرفة.

ترقى الأستاذ مهدي ناصر المنصوري إلى مدير للمدرسة، ومن موقعه الجديد واصل جهوده في مجال رسالة التنوير والعلم والتعليم لتلاميذه.

دفعته ظروف الحياة الصعبة، التي عاشها وعاشتها البلاد في زمن الحرب، أن ينتقل إلى مدينة عتق مركز محافظة شبوة، ليواصل رسالته النضالية السامية من هناك، كقيادي في المجلس الانتقالي الجنوبي.

في إحدى ليالي أكتوبر من عام ٢٠١٩م وتحديدًا في تاريخ ١١ من الشهر ذاته وبينما كانت الأسرة تركن للنوم، وتعيش أجواء السكينة والطمأنينة في جوف الليل الحالك، في شقتها المتواضعة، عندما قررت قوة أمنية إقلاق سكينة تلك الأسرة، وتعكير صفو الطمأنينة التي تتمتع به، وفي منتصف الليل، طرقت باب الشقة أيادٍ ثقيلة قاسية، بقسوة قلوب أصحابها، في مشهد رعب لا نراه إلا في الأفلام البوليسية المرعبة.

الأسرة ليس لديها عداء مع أحد، وليس لها خصوم، وعلى قول المثل: (اليد التي ما تسرق؛ لا تخاف) طلب من ولده الصغير أن يفتح الباب، وعندها تم الاعتداء على الطفل، وتكميمه، ومحاولة إسكاته حتى لا يسمعه والده، لكي يدخلوا في غفلة إلى الشقة، إلا أن حس الأبوّة كانت حاضراً عند الأستاذ مهدي، وبادر للخروج لمعرفة الأمر، وتفاجأ أن عشرات الجنود يحيطون بولده عند الباب، وما أن رأوه حتى تداعوا إليه ليعتقلوه، بدون مذكرة اعتقال، أو أمر من النيابة، وبدون أي مسوغ قانوني.

امتثل للأوامر لأنه يعرف براءته، ويعرف أن ليس لديه ما يخفيه، وفي موقف يريد أن يثبت فيه أنه مع سلطة ما يحسب أنها (دولة) لكن في الحقيقة كان مخطئًا في موقفه ذلك، عندما ظهر جليا أن من اعتقله ينتمي إلى (اللا دولة).

لم تشفع لهم توسلات والده التسعيني، أن يتركوا له فلذة كبده، ولم تشفع توسلات أطفاله ودموعهم وهم يرون الغرباء يكبلون أيادي والدهم أمام أعينهم البريئة؛ التي لا تعرف إلا براءة الطفولة وسماحتها.

أنزلوه مع شقته مكبل اليدين إلى أطقم كانت تنتظره في الأسفل وحول العمارة من كل الجهات، وتم وضعه في سيارة خاصة وانطلق موكب يتكون من خمسة أطقم بالأستاذ مهدي إلى السجن المركزي، وهناك تم وضعه في زنزانة انفراديه لمدة يوم كامل، وبدون أي تحقيق، أو إخباره عن سبب الاعتقال، ظن خيرا عندما وضعوه في هذا السجن الذي اعتبره سجنًا قانونيًا، ومن الممكن أن يطلقوا سراحه بعد أن يعرفوا براءته، لكن ظنه خاب، بعدما ظهر لاحقا أن القائمين عليه ليس لهم صلة بالقانون، ولا بالأنظمة، أو اللوائح القضائية.

وما كان من زبانية الأمن إلا أن نقلوه إلى سجن آخر سري، وغير قانوني، يقع في المعهد التقني غرب مدينة عتق، الذي تتخذ منه القوات الخاصة مقرًا لها، وهناك دخل في فصل جديد من المعاناة، وسوء المعاملة، والحرمان من الزيارة، أو الاتصال، وقضى أكثر من شهر في زنزانة هي عبارة عن قبو أرضي لا منافذ له ولا ضوء ولا تهوية، ولا دورة مياه، وتسكن معه أنواع شتى من الحشرات والقوارض والصراصير، وتتكدس فيه المخلفات الآدمية وأكياس وبقايا الأكل، قبل أن يتم نقله إلى زنزانة أخرى لا يزال فيها حتى اليوم.

لم تتوقف معاناة المنصوري عند هذا الحد وحسب؛ بل تجاوزتها، حيث تم تفتيش منزله من قبل القوات الأمنية، وصادروا جوالاته، وكمبيوتره الشخصي، الذي يحتفظ فيه بالكثير من الصور والوثائق والملفات الخاصة بالمدرسة.

ثلاثة شهور قضاها الأستاذ مهدي المنصوري خلف القضبان، اختزلت قصة معاناة إنسانية، سكتت عنها الأقلام، وتجاهلتها المنظمات الحقوقية والإنسانية، ولم يلتفت لها أحد، في وقت كثر فيه المطبلون، والمتشدقون بالإنسانية.

### سيكشف الحقيقة

مهدي المنصوري سيخرج يوما منتصرا لا محالة، وسيعطي الجميع دروسا في الوطنية، والنضال، والكفاح، والصبر، والعزيمة.

سيعري الزيف الذي فرض على قضيته، ويكسر حاجز التعتيم، وسيلقن خاطفيه، ومعتقليه دروسا لن تنسى، في معنى النضال، والشجاعة، والبطولة.

سيخرج بكل تأكيد ذات يوم وستحتفل أسرته وأولاده، ويبتهجون بنيله حريته وانتصاره على عتاولة الفساد والاستبداد.

# إجراءات حوثية جديدة لنهب أراضي وعقارات الدولة

صنعاء «الأمناء» خاص:

شرعت مليشيات الحوثي، الذراع الإيرانية في اليمن، في تنفيذ إجراءات هادفة إلى نهب وسرقة أراضي وعقارات الدولة في محافظة صنعاء ومناطق سيطرتها.

ولشرعنة عملياتها في نهب أراضي وعقارات الدولة عمدت مليشيات الحوثي إلى تمرير قرار عبر الحكومة يقضي بتخصيص قطعتي أرض لكل أسرة من أسر قتلى وجرحى المليشيات لبناء مساكن لها سواء بصنعاء أو المحافظات والمديريات، وكلف لجنة من وزارتي الإدارة المحلية والأشغال العامة والطرق والهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني الإشراف على عملية تخصيص الأراضي.

وقالت مصادر حكومية، إن القرار تم تمريره رغم عدم وجود توافق عليه في اجتماع الحكومة التي تسيطر عليها المليشيات، حيث قوبل القرار بمعارضة بعض الوزراء بسبب أنه سيفتح الباب لإثارة خلافات ومشاكل قد تصل حد المواجهات المسلحة بين أبناء القبائل وأسر القتلى الحوثيين ومؤسسات الدولة التي تشرف على التصرف بأراضي وعقارات الدولة.

ووفقاً للمصادر فإن المعارضين للقرار طرحوا مقترحات تتضمن صياغة آلية قانونية واضحة ومحددة يتم بموجبها منح أسر قتلى وجرحى الحوثيين أراضي دون ترك الباب مفتوحاً على مصراعيه، إلا أنهم فوجئوا بأن خبر اجتماع المجلس تضمن التأكيد على أن الحكومة أقرت القرار، وهو ما يؤكد أن ثمة قيادات حوثية نافذة كانت وراء تمرير القرار رغم عدم حصوله على الموافقة الكلية من قبل أعضاء الحكومة.

مصادر في الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني كشفت عن أن إجراءات بدأت باتخاذها قيادات حوثية في الهيئة بشأن تخصيص أراض تابعة للدولة لأسر قتلى المليشيات حتى قبل أن يعلن عن اتخاذ الحكومة للقرار، مشيرة إلى أن قيادة الهيئة أبلغت موظفيها تلقيها توجيهات من مكتب زعيم المليشيات ومن مدير مكتب الرئاسة القيادي الحوثي أحمد حامد وأخرى من القيادي الحوثي محمد علي الحوثي تطلب منهم معلومات مفصلة عن الأراضي والعقارات المملوكة للدولة في صنعاء والمناطق الواقعة تحت سيطرة المليشيات وخصوصاً تلك التي ليس هناك أي خلافات أو مشاكل بشأنها وذلك بغرض توزيعها على أسر القتلى والجرحى الحوثيين.

وحسب المصادر فإن عملية سرقة ونهب الأراضي التابعة للدولة من قبل المليشيات الحوثية لن يقتصر على أسر القتلى والجرحى التابعين لها بل سيمتد ليشمل كل قيادات المليشيات التي ستقدم أسماءها ضمن كشوف أسر القتلى والجرحى، وبالتالي سيتم منحها أراضي وعقارات خاصة بالدولة، مؤكدة أن هذا القرار ليس سوى مبرر تحاول من خلاله المليشيات شرعنة ما تقوم به من نهب لأراضي وعقارات الدولة.

وتمارس مليشيات الحوثي عمليات سطو ممنهجة على أراضي الدولة وخصوصا الأراضي التابعة للأوقاف في صنعاء ومناطق سيطرتها وتقوم بتحويلها إلى مصالح تجارية واستثمارية خاصة بها كما حدث مع أراضي الدولة المجاورة لمقر دائرة التوجيه المعنوي في حي التحرير وسط صنعاء، وسيطرتها على فندق هيلتون واستخدامه كمقر لما يسمى بـ«جامعة المعرفة» التابعة للحوثيين، بالإضافة إلى استحداثها حوالى 16 مقبرة لدفن قتلاها في بعض تلك الأراضي.

الجدير بالذكر أن مصادر في الهيئة العامة للأراضي في صنعاء كشفت أن مليشيات الحوثي تقوم بعملية توثيق لأراض وعقارات تابعة للدولة بأسماء أقارب لقيادات المليشيات.

ووفقاً للمصادر فإن المليشيات الحوثية ومنذ سيطرتها على مؤسسات الدولة ومنها الهيئة العامة للأراضي تقوم بالسيطرة على أراض وعقارات تابعة للدولة وبخاصة تلك التابعة لوزارة الأوقاف وتقوم بعملية توثيق بأنها أصبحت ضمن أملاك مقربين لقيادات المليشيات الحوثية.